



## خطة التنظيم العالمي للإخوان لإقامة الخلافة

# استحداث 3 مؤسسات عالمية في مجالات البحوث والدراسات والإعلام وحقوق الإنسان

سوريا ولبنان واليمن، منطقة مصر والسودان وليبيا، ومنطقة المغرب العربي «تونس والجزائر وموريتانيا»، و«البحرين والكويت وعمان»، ومنطقة آسيا والباسيفيك، تقسيم العالم إلى قطاعات: منطقة الشرق وأفريقيا و«البحرين والكويت وعمان»، ومنطقة آسيا والباسيفيك، و«البحرين والكويت وعمان»، ومنطقة آسيا والباسيفيك، و«البحرين والكويت وعمان».

وتؤكد الوثيقة أنه يجب تسمية مشرف لكل قطاع أو منطقة من أعضاء مكتب الإرشاد. واقترحت الوثيقة أن يكون موقع نشاط قطاع الشام هو «بيروت» وموقع نشاط قطاع الغرب «لندن»، وموقع نشاط قطاع وسط آسيا «استنبول» وموقع نشاط قطاع «آسيا-1» الذي يضم شبه جزيرة الهند وسريلانكا وأفغانستان، هو باكستان أو سريلانكا، وموقع نشاط قطاع «آسيا-2» ويضم «جنوب شرق آسيا وأستراليا واليابان والصين» و«إندونيسيا أو ماليزيا».

وأضافت: يجري تشكيل مكتب لكل قطاع أو منطقة مع عضو المكتب المشرف، مكون من مسؤولي الجماعات الإخوانية في المنطقة أو القطاع أو المؤسسات المركزية العاملة في أقطار المكاتب الجغرافية ويجري تحديد آلية لقاءات دورية لكل مكتب قطاع بمعرفة المكتب واعتماد المكتب العام.

وتضطلع آليات الإشراف بالمهام التالية: تدعم علاقات التنسيق والتكامل في القطاع والتعاون في حل المشكلات التي تنشأ في أقطار ومكونات الإقليم.

ومهمة الأمانة وضع برنامج لتوسيع رقعة التمثيل في مؤسسات الجماعة المركزية «تمثيل وانضمام أقطار جديدة» بالتعاون مع المكاتب الجغرافية. وتعطي الوثيقة إشارة إلى أن هناك أقطاراً يجب الاهتمام بها، هي: «موريتانيا ونيجيريا وتايوان وإيران»، والعمل على إيجاد أندية تنظيمية في أماكن ومناطق أمريكا اللاتينية وأوقيانوسيا بالتعاون مع المكتب.

وتوصي الوثيقة بالعمل على إيجاد مؤسسات رسمية تسهل وتعين عمل أجهزة الجماعة مثل مؤسسة ثقافية أو أندية على مؤسسات قائمة مثل مركز «المنظور» الذي ما زال محتفظاً بشخصيته القانونية حتى الآن والإشراف العام على لجان دعم قضايا الجماعة في الأقطار.

وتعطي الوثيقة توصيات لأعضاء مكتب الإرشاد العالمي لمواجهة تعدد مراحل تطور عمل تنظيمات الجماعة وتبني خبراتها جغرافياً. ويشير أحد بنود الوثيقة إلى مرحلة وضعها وهي بعد وصول الجماعة الدولية إلى الحكم في عدد من الأقطار وتؤكد على أن التطور الحالي المتمثل في مرحلة ما بعد الحراك المجتمعي الحادث وتولي أو مشاركة بعض تنظيمات الجماعة أو ألياتها وأدواتها السياسية مقاليد السلطة التنفيذية وبدء انتقال عمل الجماعة قطرياً إلى مرحلة جديدة أهم سماتها ازدياد نطاق المشاركة في ميادين العمل المجتمعي العام في جميع المجالات وليس الميدان السياسي فقط.

سارع التنظيم العالمي للإخوان في لملمة أشلانه بعد ثورات الربيع العربي، ودبت في أوصاله الروح ولاح له حلم إقامة الإمبراطورية الإخوانية على أشلاء الخلافة العثمانية التي سقطت منتصف عشرينيات القرن الماضي، وكتبوا وثيقة كيفية تفعيل أداء، وعمل الجماعة العالمية.

وفي هذه الوثيقة التي تنفرد «الوطن» بنشرها تعترف الجماعة بأن هيكل تنظيمها الدولي، وإن حقق لها بعض أهدافها، فإنه يظل موصوفاً بالتخلف. وبدا واضحاً من القراءة الأولية للوثيقة أنها تضع خطة مستقبلية تحاول من خلالها جعل التنظيم العالمي قوة تهيمن على البلاد الإسلامية والغربية.

وكالعادة يحاول واضعو الوثيقة من أعضاء التنظيم العالمي أن يؤسسوا شرعيته، فيؤكدون أن هدف الجماعة في التمكين لدين الله وتكوين المجتمع الإسلامي الفاضل ونشأة الأمة الواحدة لا يمكن تحقيقه إلا في ظل تنظيم عالمي موحد لحشد الطاقات والتنسيق بين المؤسسات والتعاون الفعال بين القيادات في تحقيق ميلاد الوحدة الإسلامية وتثبيتها حتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله.

كتب: صلاح الدين حسن

## دعم الأقطار المحتاجة والإشراف العام على أعمال الجماعة والأقطار

### إنشاء مكتب اعلامي عالمي لتزويد المناطق بروى القيادة



**اطلاق فضائية تعبر عن رؤية الجماعة وتوزيع تقرير سياسي دوري الاهتمام بالملف التربوي وإعداد الكوادر على المستوى المركزي والاقليمي تشكيل مكتب لكل قطاع ومنطقة مع عضو مشرف للمكاتب الإخوانية تفعيل التواصل مع أذرع التنظيم وانهاء العمل كجزر متباعدة**

وتكشف الوثيقة عن «هيكلية آلية لعمل الإشراف»، فتقسم ساحة العمل (الدول) إلى مناطق أو قطاعات جغرافية كالتالي: منطقة الغرب، ومكتب أفريقيا ومنطقة اليمن والخليج ويضم إليها إيران وأفغانستان والصومال، ومنطقة الشام «العراق وكردستان العراق وفلسطين و

واستحداث برنامج الكتروني وقاعدة بيانات في جميع المجالات والعمل على توثيقها وتأمينها وإمداد الجميع بها، وتشمل: الكتب والدراسات والبحوث والمؤسسات المتخصصة والرموز والعلماء ووسائل الإعلام والبريد الإلكتروني والخبراء والمتخصصين مقسمين حسب المجال.

الجماعة بشأن الأحداث المختلفة، وتكوين لجنة لإنزال مشروع الفضائية من الفكرة إلى الواقع من خلال الدراسات العملية لجميع الجوانب المهمة، وتدعو الوثيقة لـ «تفعيل المنتدى العالمي للبرلمانيين الإسلاميين للانفتاح على المؤسسات البرلمانية الإقليمية والدولية الرسمية منها والأهلية، والعمل على توفير قاعدة بيانات لكل البرلمانيين الإسلاميين قدر الإمكان والتواصل معهم، ووضع برنامج لسلسلة من الإصدارات البرلمانية تهدف إلى التثقيف السياسي والبرلماني المهني وترقية الأداء البرلماني ونقل الخبرات البرلمانية وتبادلها واتجاهات الأحداث العالمية والسياسات الخارجية الدولية والإقليمية المؤثرة في شئون أقطارنا ومؤشرات عامة بشأن واقع أقطارنا الحياتي من المؤسسات الدولية والإقليمية فضلاً عن إداريات ومهام أخرى دورية ومن ذلك إعداد تقرير سياسي دوري يقره المكتب ويوزع على الأقطار عقب لقاءات المكتب».

وتتطرق الوثيقة إلى «الملف التربوي»، وتري أنه يجب رفع الواقع التربوي رفعاً دقيقاً وبناء المنهج العام والكي وضع المركزية والإقليمية لإعداد الكوادر التربوية ذات الرؤية والتصور المشترك والسعي مجدداً لتحقيق التعاون في المجال الإغائي ومؤسساته التابعة والقريبة والمساهمة في توحيد الرؤى وإزالة تعارضاتها تجاه القضايا على المستويات العالمية والإقليمية القطرية». وتنتقل للحديث عن الملف الفكري، وتقول: هناك جهود منسقة تعمل لحرف الكلم عن مواضعه وزحزحة الأقدام عن مواقعها عن الصراط الذي رسمته نفوس أخلصت هداها الله إلى معالم على الطريق فأثرت وقدمت عليه الدماء والشهداء، وزادها صاحب الأمر سبحانه وتعالى توفيقاً وتسديداً، فأثرت وأبنتت بفضلها الكبير المتعال وكان الواجب العريض على ذلك البنواذج والتحصن بهذه المعالم كلما اختلطت الرايات وامتزجت السمات وتبدلت الغيوم بشأن الأفكار وشعارها: «أبها الإخوان المسلمون إن لكم معالم فأنتموه إلى معالمكم»، وتقتصر الوثيقة في النهاية أن يجري اتخاذ مشروع مركزي لإعادة تأصيل المنهج الإخواني كما رسمته كتابات الإمام حسن البنا.

الهيكل: مجلس الشورى العام ومكتب الإرشاد العالمي والإمانة العامة للجماعة العالمية وأجهزة مركزية للتخطيط والإسناد... و«لجان عمل غير دائمة» لتلبية مقاصد «غير محددة» وتشير الوثيقة إلى تحد آخر يمثل قيدا، بسبب التطورات التي حدثت في المنطقة، وهو سيطرة منطق الدولة الإقليمية ومتطلباتها ومصالحها على ساحة الفكر في المجتمعات والأقطار، مع بروز مصلحة الطائفة والفرقة والمذهب والعرق. وتري الوثيقة أن السبيل لمواجهة التحدي، هو «بروز الحاجة إلى تنوع طرق التعامل نتيجة لتعدد الأقطار وتمايز الثقافات والمشارب البينية»، وتري أن «من الضروري أن تبرز الحاجة إلى وجود مستويات إقليمية وسيطة تزاد مهامها التنفيذية مع اختصاصاتها الإشرافية المناسبة لمعالجة خصائص الإقليم المعنى وخصائصه التي تفرزها بينة العمل في المنطقة الجغرافية». وتحدد الوثيقة مجالات العمل التنفيذية والبرامج التطبيقية لتحقيق الأهداف العامة والإقليمية والقطرية التي هي محور عمل الأجهزة في الأقطار وعلى مستوى الجماعة العالمية: تحديد مستهدفات عمل إقليمية تتوجه إليها جهود أقطار الإقليم، وتحديد ملامح الدور الإقليمي للمنطقة في خدمة مشروع الجماعة، وخطتها العامة، وتحديد قطر أولى بالرعاية على مستوى المنطقة تعمل الجهود على دعمه ودفوع العمل فيه. وتصل الوثيقة إلى أن الاستجابة في المراحل الأولى يمكن أن تبدو محدودة ولكن الحركة بركة وستؤدي ثمارها في المستقبل. وتتطرق الوثيقة لمجال العمل الإعلامي، وتتمهد بمقدمة: «نظراً لطبيعة العمل الإعلامي وشعوره أصحابه أحياناً بالتميز والشعور الزائد بالرغبة في الاستقلالية فيمكن البدء بالآليات التالية: مؤتمر إعلامي سنوي موزع يركز على تبادل الخبرات ودعم الصلات والتنسيق بين الجهود وتقوية المؤسسات الإعلامية الإقليمية والعالمية، ومكتب إعلامي يزود الأقطار والإخوة والرموز بالمادة الإعلامية المرغوب إيصالها وتوضيح موقف الجماعة وإيصاله إلى أوسع رقعة ممكنة والتثقيف الإعلامي والسياسي المرغوب إيصاله من خلال تقديم رؤية

وتنتقل الوثيقة في مقدمتها إلى التأكيد على أن فكرة التنظيم العالمي مجمع عليها دون خلاف يذكر، وجاء في الوثيقة: «ومن فضل الله فإن الاتفاق على أهداف التنظيم العالمي يصل إلى حد الإجماع بين الإخوان في الأقطار، فهي تشكل الخلفية الإيمانية والفكرية لكل أخ فضلاً عن تجسيدها لطموح الداعية المسلم».

وتعطي الوثيقة إشارة أنه جرت كتابتها بعد صعود الإخوان إلى سدة الحكم. وتتلخص فكرة الوثيقة في بذل الجهد نحو تفعيل التعاون بين الأجهزة المركزية وأجهزة الجماعة العالمية على مستوى المناطق والمكاتب الجغرافية وتكوين مجموعات إقليمية للاهتمام بالشأن العام وعمل الدعوة على المستوى العام وأن تكون أذرعاً لأجهزة الجماعة». وتبدأ الوثيقة بوضع الأسس الشرعية لوجود التنظيم العالمي للإخوان، وتقول: «إن وجود التنظيم العالمي ضرورة شرعية وحركية، فالعالم الآن يدار عن طريق مشاريع سمها الأساس هو البعد العالمي وليس من المعقول ولا من المقبول شرعاً وعقلاً أن تترك المشاريع الإسلامية لتدار بأساليب إقليمية».

وتسرد «الوثيقة» حاجة الجماعة إلى وجود تنظيم عالمي، ومنها: أنه تعبير جلي وواضح عن الاستجابة لأمر الله تعالى بأن «هذه أمتكم أمة واحدة»، لافتة إلى تاريخ وضع أول لائحة للتنظيم العالمي للجماعة في 29 يوليو 1982م، حيث جرت الموافقة على أول لائحة للتنظيم العالمي لجماعة الإخوان بمؤسساتها ولجانها بهدف ربط جميع وحدات العمل في الأقطار المختلفة برابط واحد عالمي لتحقيق أهدافها.

وتوضح الوثيقة أهداف التنظيم، قائلة: «الوحدة الفكرية للجماعة، ووحدة المواقف في القضايا المصرية، والدعم والتأييد للقضايا الإسلامية العامة التي لها ارتباط بالجماعة أو أحد الأقطار المرتبطة بها، والمساهمة في حل الإشكالات التي تنشأ في أوبين الأقطار المختلفة، وتنسيق المواقف من القضايا الإسلامية المهمة مع الجماعات الإسلامية الأخرى، والمساهمة في توفير وسائل الدعم المختلفة للأقطار المحتاجة للدعم، والتعاون والتنسيق لتحقيق الاستراتيجية والخطة العامة، والإشراف العام على أعمال الجماعة وأعمال الأقطار المختلفة».

وتكشف الوثيقة عن الهيكل التنظيمي لجماعة الإخوان العالمية فتحدد أنه يتكون منذ نشأته من مجلس الشورى العام ومكتب الإرشاد العام والأمانة العامة للجماعة العالمية، ثم يتكون من الأجهزة المركزية التالية: التخطيط، والتربية، والإسناد، والجهاز السياسي، والصندوق، والطلاب، والأخوات، ولجان عمل غير دائمة لتلبية مقاصد محددة في حينها.

وعلى الرغم من أن الوثيقة تشير إلى أن العمل بهذه الهيكلية حقق كثيراً من الإنجازات، فإن تلك الهيكلية أيضاً اتسمت بالتصور والتخلف عن تحقيق الأهداف المرجوة لعوامل ومعوقات وتحديات داخلية وخارجية وضعف وشح الموارد والإمكانات المادية والبشرية. وتضيف: صاحب ذلك العديد من التطورات والكثير من التغييرات التي طالت ولا تزال تطال الجماعة وعملها على الإصعده المختلفة.

وتسرد الوثيقة أهم التطورات والتغييرات. كالتالي: أولاً: اتساع رقعة مساحة عمل الجماعة جغرافياً وزيادة المطردة في تكون تنظيمات عمل الجماعة الإقليمية في بقاع العالم المختلفة. ثانياً: تنامي عمل الجماعة على المستوى الإقليمي وتعمقه رأسياً وتعدد مجالاته وتوسيع ميادينه. ثالثاً: ترتب على هذين التطورين المحوريين بعض الظواهر التي تستدعي ضرورة تعامل الجماعة مع تأثيراتها والتأؤم مع متطلباتها. وتنتقل الوثيقة إلى رصد الظواهر السالفة وتحدد ما في الآتي: 1- اتساع نطاق الإشراف ليصبح متعدراً على مستوى إداري واحد والاضطلاع بهذه المهمة بفعلية بجانب مهامه الرئيسية الأخرى. 2- تعدد وتباين واختلاف مراحل تطور التنظيمات